المستخلص

يُعد نظام تعدد الدوائر الانتخابية نظاماً فرضته الزيادة الحاصلة في عدد السكان وتنوع الجماعات العرقية والدينية في البلدان، ومن أجل تمثيل عادل لجميع المكونات والأقليات التي قد تتمركز في منطقة واحدة على اختلاف انتمائها العرقي أو الديني أو الحزبي، إذ أن الديمقراطية بوصفها ممارسة سياسية تقوم على أساس المشاركة الواسعة من قبل الشعب في اختيار ممثليهم فيلزم أن تكون تلك المشاركة فعالة ومنتجة الأثر من خلال جدوى التصويت الانتخابي. إذ قد يُستغل نظام الدوائر الانتخابية المتعددة في توزيع الدوائر الانتخابية بما يخدم مصلحة جهة على حساب جهة أخرى من خلال تقسيم منطقة جغرافية بين دائرتين أو أكثر يشكل فيها تكويناً معيناً نسبةً يُعتد بها في المنافسة الانتخابية لغرض تشتيت أصوات مؤيديها بين دوائر يشكل فيها مؤيدو الجهة صاحبة المصلحة في هذا التقسيم أغلبيةً تمكنها من ضمان الفوز بمقاعد الدائرة الانتخابية. أو أن يتم اعتماد طريقة في توزيع المقاعد الانتخابية تمنع حصول الأحزاب الصغيرة على أي مقعد برلماني كما حدث في انتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٤ وفقاً للنظام النسبي وتعدد الدوائر على مستوى المحافظات في قانون انتخابات مجلس النواب رقم(٤٥) لسنة ٢٠١٣ باعتماده طريقة سانت ليغو المعدلة والذي تم تعديله مرتين بالقانونين رقم(١) و(٢) سنة ٢٠١٨ والذي جرت انتخابات مجلس النواب وفقاً له عام ٢٠١٨ مع تعديل آخر لطريقة سانت ليغو المعدلة ثم ألغي بقانون انتخابات مجلس النواب رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ الذي جرت انتخابات البرلمانية سنة ٢٠٢١ وفقاً له والذي اعتمد النظام الأغلبي ومقسماً المحافظة الواحدة الى عدة دوائر انتخابية توزع المقاعد فيها وفقاً لنظام الفائز الأول، ويأتي دور الرقابة على العملية الانتخابية من خلال الرقابة القضائية التي تتمثل بالهيأة القضائية للانتخابات ومن ثم المحكمة الاتحادية العليا صاحبة الكلمة الاخيرة والتي تفصل في دستورية القوانين والانظمة النافذة وتصادق على النتائج النهائية للانتخابات ويعد دور المحكمة الاتحادية دوراً تدقيقياً شاملاً ومكملاً لجميع مراحل العملية الانتخابية وضامناً لتطبيق الدستور بمواجهة الأنظمة والقوانين غير الدستورية التي يطعن بها أمامها، وبالمقارنة بين القانونين الانتخابين المذكورين رقم(٤٥) لسنة ٢٠١٣وتعديليه الملغى و رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ نجد أن نظام الدوائر المتعددة على مستوى المحافظة حظي بقبولٍ أكبر لدى أغلبية الناخبين من نظام الدائرة على مستوى المحافظة الواحدة بغض النظر عن ما أفضت اليه نتائج الانتخابات الأخيرة.